**المحاضرة 4 : نتائج (تداعيات ) عدم الاستقرار السياسي في دول عالم الجنوب** .

1-تعثـر انتقـال الـسلطة: یـرتبط ذلـك بعـدم الامتثـال للآلیـات الدسـتوریة لتـداول الـسلطة المتوافـق علیهـا بـین القـوي الـسیاسیة وبـین مختلـف الطوائـف والجماعـات المكونـة للمجتمـع فـضلا عن عـدم ثبـات هـذه القواعـد وخـضوعها لتبـدیل الـسلطوي دون إقـرار شـعبي ناهیـك عـن افتقادهـا لمتطلبـات التمثیـل ألمصلحي لمختلف التكوینات الاجتماعیة.

٢- تآكل الشرعیة الـسیاسیة: افتقـاد نظـام الحكـم للـشرعیة الـسیاسیة نتیجـة تراجـع القبـول الـشعبي لممارسـة المــسئولین الــسیاسیین لاختـصاصاتهم ورفــض الخــضوع لقــراراتهم عـن رضــا، ممــا یــؤدي لتحدي القانون والنظام علنا ورفض الانصیاع لآلیات فرض القانون.

٣- تتابع تغیـر القیـادات: حیـث أن التغییـر الـسریع للقیـادات الـسیاسیة والتنفیذیـة یعكـس عـدم قـدرة النظــام علــي تنفیــذ سیاســات متماســكة تــستجیب لمطالــب المــواطنین وتكفــل تحقــق الرضا العام وعلــي النقــیض یحقــق الثبــا ت النــسبي للقیــادات الــسیاسیة اســتقرارا طالمــا اســتند لقــدر الشرعیة السیاسیة.

٤- اهتــزاز الاســتقرار البرلمــاني: ســواء مــن خــلال حــل المجــالس التــشریعیة قبــل اســتیفاء مــدتها ا لقانونیـة أو اسـتقالة عـدد مـن الأعـضاء احتجاجـا علـي تـدخل الـسلطة التنفیذیـة فـي الاختـصاصات البرلمانیــة أو تفكــك الائتلافــات الحاكمــة فــي الــنظم البرلمانیــة بــسبب الاخــتلاف حــول الــسیاسات والبرامج وتوزیع الحقائب الوزاریة والدعوة لانتخابات مبكرة بصورة متتابعة.

٥- ضعف المشاركة السیاسیة: تعتبر ً المشاركة السیاسیة من خلال القنوات الرسـمیة مؤشـرا علـي الاستقرار الـسیاسي كونهـا تمثـل آلیـة لاحتـواء المطالـب المجتمعیـة داخـل النظـام كـي یـتم ا الاسـتجابة لهـا مـن خـلال الـسیاسات ومـن ثـم فـإن ضـعف المـشاركة فـي الانتخابـات والعـزوف عـن الانتمـاء للأحـزاب یـؤدي إلـي اللجـوء لآلیـات المـشاركة الاحتجاجیـة الـضاغطة علـي النظـام والتـي قـد تهـدف لتقویض دعائمه في حال فقدانه للشرعیة.

٦- العنـف الـسیاسي: یعـد العنـف الـسیاسي المؤشـر الأساسـي لعـدم الاسـتقرار الـسیاسي ویتـضمن مــاط متعــددة مثــل الاغتیــالات الــسیاسیة، والــصراعات الداخلیــة المــسلحة وعملیــات القتــل وقمــع المتظاهرین وانتهاك حقوق المعارضین واختطاف النشطاء والتعذیب .

٧- تفتــت المواطنــة: حینمــا تخفــق نظــم الحكــم فــي إدارة التعددیــة، تتــصاعد الانتمــاءات الأولیــة الإثنیـة والدینیـة والجهویـة وتعلـو الهویـة الطائفیـة علـي نظیرتهـا الوطنیـة ممـا یمهـد لتقـویض سـلطة  الدولة في بسط سیادتها علي إقلیمها خاصة في حال تركز أقلیة متجانسة في إقلـیم جغرافـي طرفـي بعید عن المركز.

٨- الحركــات الانفــصالیة: حیــث أن صــعود الحركــات الانفــصالیة واكتــسابها القــدرة علــي تحــدي الدولـة ســواء مــن خــلال الـسیطرة علــي مــوارد اقتــصادیة أو دعـم أطــراف خارجیــة لمطالبهــا یــؤدي لزعزعـة الاسـتقرار الـسیاسي خاصـة إذا مـا تحولـت المطالـب الإنفـصالیة إلـي حركـات تمـرد مـسلحة  لدیها القدرة علي خوض موجهات عسكریة ممتدة في مواجهة الدولة ممـا یجعلهـا قـادرة علـي فرض الأمــر الواقــع وانتــزاع اعتــراف واقعــي مــن الــسلطات الرســمیة بوجودهــا وســیطرتها علــي الإقلــیم الانفصالي

٩- الانكشاف الخارجي: عدم قدرة الدولة علي حمایة المجتمع من الاختراق الخـارجي والتهدیـدات والمخـــــاطر الداخلیـــــة والخارجیـــــة الخارجیـــــة نتیجـــــة اخـــــتلال معـــــادلات الاعتمـــــاد المتبـــــادل لصالح الأطراف الخارجیـة بمعنـي عـدم قـدرة الدولـة علـي الوفـاء باحتیاجـات مواطنیها الأساسیة دون الاعتماد علي الأطراف الخارجیة.

١٠- تصاعد معدلات الهجرة: حیـث أن إخفـاق الـسیاسات التنمویـة لـنظم الحكـم تـؤدي إلـي إحبـاط التطلعـات المجتمعیـة ومـن ثـم تراجـع الـشعبي ومـن ثـم تحفیـز موجـات واسـعة الرضـاء النطـاق مـن الهجرة الداخلیة من الریف للحضر والهجرة للخارج مما یزید من الانكشاف الخارجي للدولة.